27 يوليو/تموز 2018
صادر عن: رئيس المؤتمر الرابع للدول الأطراف

(ورقة غير رسمية)
ملخص للمشاورات غير الرسمية بشأن نصوص الاختصاصات
للأفرقة العاملة لمعاهدة تجارة الأسلحة التي تتعلق بعقد اجتماعات مغلقة

خلفية

وافق المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة على النظر في النصوص المتعلقة بقيام أي من الأفرقة العاملة لمعاهدة تجارة الأسلحة بعقد اجتماعات مغلقة، وفي القواعد التي تنطبق على مثل هذه الاجتماعات المغلقة، أثناء عملية التحضير غير الرسمية للمؤتمر الرابع للدول الأطراف بغرض التوصل إلى تسوية لهذا الموضوع في المؤتمر الرابع للدول الأطراف (الفقرة 25، ATT/CSP3/2017/SEC/184/Conf/FinRep.Rev1).

الاجتماع التحضيري غير الرسمي الثاني للمؤتمر الرابع للدول الأطراف

في أثناء الاجتماع التحضيري غير الرسمي الثاني للمؤتمر الرابع للدول الأطراف الذي عقد في 01 حزيران/يونيو 2018، أثارت إحدى الدول الأطراف مخاوف بشأن ما إذا كان من الواجب فرض مزيد من الترتيبات. وبعد التعبير عن وجهات النظر المختلفة، طُلِبَ عقد مناقشات إضافية، وبالتالي، وافق الرئيس على الدعوة إلى مشاورات غير رسمية أثناء الفترة بين الدورتين التي تسبق المؤتمر الرابع للدول الأطراف.

ملخص للمشاورات غير الرسمية

في ظل الخلفية المذكورة أعلاه، عقد رئيس المؤتمر الرابع للدول الأطراف مشاورات غير رسمية في 05 تموز/يوليو 2018 في قصر الأمم بجنيف. دُعيت الدول الأطراف والدول الموقِّعة والدول المراقبة والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني إلى حضور هذا الاجتماع التشاوري. كما دعا رئيس المؤتمر الرابع للدول الأطراف المشاركين إلى تقديم مدخلات خطية قبل عقد الاجتماع، إن وجدت. حضر الاجتماع ممثلو 20 دولة و2 من المنظمات الدولية و1 من منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى أمانة معاهدة تجارة الأسلحة.

وفي أثناء المشاورات غير الرسمية، شرح رئيس المؤتمر الرابع للدول الأطراف أن المشاورات عقدت في هذا الوقت على الرغم من موسم الإجازات نظراً للفعاليات الأخرى المتعلقة بنزع السلاح. وزِّعَت جميع المشاركات الخطية المقدمة سلفاً إلى الاجتماع التشاوري على المشاركين.

وجرت عدة مداخلات أثناء الاجتماع التشاوري تضمنت ما يلي: أهمية تعزيز الشفافية داخل عملية معاهدة تجارة الأسلحة، والإقرار بأهمية دور المجتمع المدني؛ والاحتفاظ بمنصة تواصلية لجميع أصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة للمشاركة في الحوار داخل معاهدة تجارة الأسلحة والإسهام فيه؛ وأن تظل الاجتماعات المغلقة تمثل الاستثناء؛ والحاجة إلى وضع عملية متوازنة لكي تتَّبع في الاجتماعات المغلقة بما في ذلك فترة الإخطار المسبق، والسبب المناسب لعقد مثل هذه الاجتماعات، وعملية صنع القرار. وبالإضافة إلى ذلك، جرى التعبير عن وجهات النظر التالية أثناء الاجتماع: لا توجد حاجة لتغيير الاختصاصات الحالية لأفرقة معاهدة تجارة الأسلحة العاملة؛ نظراً لأن عملية معاهدة تجارة الأسلحة لم تتعرض حتى الآن لظروف تستوجب الاجتماعات المغلقة، ومن السابق لأوانه إنشاء عملية بصورة احترازية للاجتماعات المغلقة؛ ولعدم إساءة استغلال خيار تحويل الاجتماعات إلى اجتماعات مغلقة، ويجب المحافظة على الاختصاصات الحالية مع وضعها قيد المراجعة.

وبعد النظر في المدخلات الخطية المقدمة والمداخلات التي جرت أثناء الاجتماع التشاوري، يشعر الرئيس أن المشاركين يتفقون بصفة عامة على وجهة النظر التالية: 1) تمثل الاختصاصات الحالية لأفرقة معاهدة تجارة الأسلحة العاملة أساسًا جيدًا لعمل أفرقة معاهدة تجارة الأسلحة العاملة الحالي، 2) وجوب الاحتفاظ خيار عقد اجتماعات مغلقة، بصفة استثنائية، طبقاً لما تحتويه الاختصاصات، 3) وجوب عدم إساءة استغلال خيار عقد اجتماعات مغلقة، 4) وضع الاختصاصات قيد المراجعة المستمرة.

***